اقتصاد

إحياء مشروع السكن الشبابي وتأمين متطلبات نجاحه باهتمام الحكومة

عيدية الحكومة للشعب... تخفيف ساعات التقنين

إعادة النظر بتراخيص محطات الوقود ومحاسبة الفاسدين

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس واقع الأسعار في الأسواق قبل العيد والاستعدادات التي قامت بها مؤسسات التدخل الإيجابي لتأمين تشكيلة سلعية جيدة تناسب احتياجات المواطنين والأطفال استعداداً لعيد الأضحى المبارك وبأسعار معقولة تنافسية مع السوق وكذلك استعدادات القطاع الصحي والخدمي والجهود المبذولة في القطاع الكهربائي وتوفير مياه الشرب وتوفير مادة البنزين في محطات الوقود وتأمين سير المركبات على الطرقات العامة بين المحافظات، وعمل الأفران والمخابز خلال أيام العيد، إضافة إلى آليات تحسين جودة صناعة رغيف الخبز والحد من الهدر في مادة الخبز وواقع وأسباب ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق وأهمية اتخاذ إجراءات جديدة لضبط الأسعار في الأسواق.

كما بحث مجلس الوزراء الاستعدادات الخدمية والصحية والكهربائية للمواطنين خلال عطلة عيد الأضحى المبارك. ووجّه رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي وزارة الكهرباء لتخفيف ساعات تقنين الطاقة الكهربائية خلال فترة العيد.

كما بحث العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية والتنموية واتخذ بشأنها العديد من القرارات والتوصيات التي تساهم في تعزيز مقومات صمود الشعب والدولة السورية.

ووجه الحلقي وزارة الكهرباء لتخفيف ساعات تقنين الطاقة الكهربائية خلال فترة العيد والاستفادة من كميات الفيول المسلمة من وزارة النفط.

وأكد أن مشروع الطاقة البديلة مشروع وطني تعول عليه الحكومة الكثير ومن ثم يجب على جميع الوزارات المعنية السعي للاستفادة من هذه الطاقة وتوفير المناخ المناسب لإنجاحها، وخاصة الطاقة الشمسية والريحية باعتبارها مشروعاً وطنياً إستراتيجياً مهماً يساهم في ترشيد استهلاك الثروات الوطنية وحسن استخدامها.

ووجه الحلقي بضرورة إصدار الآليات التنفيذية المباشرة لتنفيذ وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أشار إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يحظى بأولوية كبرى لدى الحكومة، مؤكداً أهمية ربط الخطط التطويرية للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ضمن برامج موحدة من أجل النهوض بهذه القطاعات كافة، لافتاً إلى أهمية إيجاد أسواق تصديرية للحمضيات وكذلك إقامة معامل لصناعة العصائر وزيادة الطاقة الإنتاجية للمعامل القائمة وتوجيه مؤسسات التدخل الإيجابي بشراء الحمضيات من المزارعين. ووجه الوزارات المعنية لتقديم رؤية حول آليات تسويق مادة الحمضيات تقدم للحكومة خلال ١٥ يوماً.

وأشار إلى اهتمام الحكومة بمشروع السكن الشبابي على الرغم من التحديات التي تواجهه في ظل ظروف الحرب باعتبار أن السكن الشبابي يلامس هموم وتطلعات الجيل الشاب ويعزز الاستقرار الاجتماعي، حيث وجه الحلقي وزارة الإسكان والتنمية العمرانية بضرورة إحياء هذا المشروع وتأمين متطلبات نجاحه وخاصة مشروع السكن الشبابي بمحافظة طرطوس الذي تعثر كثيراً ومن ثم يجب الإسراع في تنفيذ هذا المشروع وغيره من المشروعات السكنية، إضافة إلى متابعة واقع التعاون السكني وتقديم مذكرة خلال أسبوعين حول هذا الموضوع.

كما وجه محافظة دمشق بتأمين الأموال والاعتماد اللازمين لإنجاز المساكن البديلة لشاغلي المنطقتين التنظيميتين في المزة وكفرسوسة، وأهمية إصدار أسماء المستحقين وأماكن التخصص والتعويض.

وكان الحلقي قدم في بداية الجلسة التهنئة باسم الحكومة للشعب السوري العظيم وقائد الوطن الرئيس بشار الأسد وجيشنا الباسل بمناسبة عيد الأضحى المبارك، معبراً عن أمله في أن يأتي العيد القادم على سورية وقد حققنا الانتصار واستعادت سورية الأمن والأمان على كامل التراب الوطني.

وأشار إلى الاجتماعات التي تعقدها لجنة رسم السياسات من أجل تعزيز مقومات صمود الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تقليص الفجوة بين الأسعار والدخل، مشيراً إلى نتائج الدراسات التي قدمتها اللجنة لتعزيز صمود الجيش العربي السوري وكذلك تأمين مستلزمات التدخل الإيجابي ودعم إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغير والمتوسطة.

وقدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع أداء القطاع الخدمي والتحسن التدريجي في أداء هذا القطاع على جميع الصعد رغم التحديات كافة والجهود المبذولة لتحسين واقع الخدمات لمدينة حلب وخاصة الطرق ومياه الشرب والطاقة الكهربائية، مشيراً إلى توفير كميات كبيرة من المواد الغذائية والألبسة لمدينة دير الزور.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون المتعلق بنقل البضائع البري على الطرق، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويأتي مشروع القانون في إطار إستراتيجية متكاملة لتنظيم قطاع النقل الطرقي في سورية بكل مكوناته وأنشطته وبشكل خاص نقل البضائع على الطرق داخلياً وخارجياً ولإيجاد البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية والمعيارية لتنظيم وإدارة هذا القطاع الحيوي لإدارته وتنظيم خدماته وفق مبدأ المنافسة الحرة بين الناقلين والمشغلين والمستثمرين ومواءمة هذه التشريعات للمعايير الدولية والإقليمية في مجل النقل على الطرق، إضافة إلى أنه يهدف إلى تشجيع وتسهيل نقل البضائع على الطرق مع دول الجوار.

وبحث المجلس مشروع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٥-٢٠١٦، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

وتقوم الخطة المعدة سنوياً على أسلوب التخطيط التأشيري الذي يركز على التخطيط على مستوى المحاصيل الإستراتيجية وعلى مستوى المجموعات والخضر الأخرى بهدف تنظيم عملية الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمين الاحتياجات الوطنية من المنتجات الزراعية ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتأمين فرص عمل في المناطق الريفية سواء في النشاط الزراعي بشكل مباشر أم غير مباشر من خلال تأمين خدمات لتشغيل هذا النشاط، ويلعب هذا القطاع دوراً إيجابياً في تشجيع أهالي الريف على الاستقرار في مناطقهم ويساهم في تأمين القطع الأجنبي من خلال تصدير المنتجات الزراعية وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع الخطة مع الأخذ بملاحظات الوزراء حول الخطة.

واطلع المجلس على مذكرتي وزارتي الإدارة المحلية والداخلية حول محطات الوقود التي تم الترخيص لها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ والأسس والمعايير التي اعتمدت عند منح هذه التراخيص والتجاوزات الحاصلة في منح التراخيص لبعض المحطات ورؤيتهما ومقترحاتهما حول ذلك، وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات المهمة لدراسة ظروف منح هذه التراخيص والآليات التي تم اتباعها ومدى مخالفتها للأنظمة النافذة وضبط حالات الفساد الموجودة فيها بهدف المحاسبة وإعادة النظر بهذه التراخيص، وشدد الحلقي في هذا المجال على اجتثاث مظاهر الفساد في بعض محطات الوقود وخاصة في محافظات طرطوس واللاذقية وحماة والسويداء ومحاسبة كل المتورطين وضبط آليات منح تراخيص محطات الوقود والأسس والمعايير المعتمدة في هذا المجال. ووجه الحلقي وزارتي الإدارة المحلية والنفط بموافاة المجلس بأسباب عدم تنفيذ عشر محطات وقود بدمشق إلى الآن وعدم تنفيذ سوى أربع محطات منها وشدد الحلقي على ضرورة الإسراع بالتنفيذ وتم تكليف وزارتي الإدارة المحلية والداخلية إعادة صياغة المقترحات وعرضها مجدداً على مجلس الوزراء.

واطلع المجلس على بيان الحكومة بشأن مشروع قانون الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١.

٧٠ مخالفة بدمشق في يوم واحد

فرض غرامات بحق مخابز لمخالفتها شروط هدية «خبز سياحي»

خبز سياحي بنكهة الحشرات هدية مخبز خاص

عبد الهادي شباط
تصوير: طارق السعدوني

كشف معاون مدير التجارة الداخلية بدمشق محمود الخطيب لـ«الوطن» عن ضبط نحو ٨,٢ أطنان من مادتي الدقيق التمويني المهرب ومادة النخالة في مستودع بدمشق القديمة.

وبدأت القصة بحسب الخطيب بعد إحضار أحد المواطنين لربطة خبز سياحية مصدرها مخبز خاص ولدى معاينة مادة الخبز تبين أنها تحتوي على اليرقات وحشرة السوس وبعد تسيير الدورية إلى المخبز تبين بيع ربطات سياحية في أحياء باب توما القديمة ومنطقة الإحدى عشرية. ومن خلال وجود دورية حماية المستهلك في المخبز تبين وجود كميات كبيرة من الدقيق التمويني ومادة النخالة وآلات الدرز إضافة إلى منخل كهربائي عدد (٢) يستخدم لنخل الطحين وبعد التحقيق مع صاحب المخبزين تبين أن هذه الكميات من الدقيق التمويني مهربة من أحد الأفران في منطقة الصناعة بدمشق هي البستان حيث يعمد صاحب المخبز إلى إجراء عمليات النخل للطحين ويستخرج منه كميات من النخالة حيث تصبح نسبة الاستخراج ٨٠٪ من الدقيق ويتم استخراج نسبة ١٥٪ من النخالة ثم يقوم بإعادة الطحين إلى الأكياس ودرزها من جديد، وأوضح الخطيب أن الهدف من ذلك بيع كميات النخالة المستخرجة حيث يصل سعر الكيلو إلى ٦٠ ل.س في السوق السوداء إضافة إلى إعادة بيع كميات الطحين بسعر مرتفع بعد أن تمت غربلتها وتحسين نسبة استخراجها.

وحول مصدر الدقيق التمويني وكيفية نقله إلى المخبز في منطقة الإحدى عشرية تبين أن صاحب المخبز في منطقة بستان الدور كان يؤمن كمية ١ طن من الطحين أسبوعياً للمستودع في المخبز الذي تم ضبطه وأنه تم ضبط صاحب هذا المخبز وأحيل إلى القضاء وكذلك تم إغلاق مخبز النهضة وختمه بالشمع الأحمر ومصادرة جميع الكميات الموجودة بداخله من الدقيق والنخالة وتسليمها أصولاً إلى الشركة العامة للمطاحن إضافة إلى مصادرة ماكينة درز الأكياس وأنه تم التحفظ على المناخل الموجودة ريثما يتم نقلها ومصادرتها.

وفي سياق الضبوط التموينية بيّن الخطيب أن المديرية ضبطت ٧٠ مخالفة في يوم واحد في بداية الأسبوع معظمها لعدم الإعلان عن الأسعار وإبراز الفواتير والبيع بسعر زائد موضحاً أن معظم مهام دوريات حماية المستهلك ستكون خلال فترة عيد الأضحى متركزة على مراقبة عمل محطات الوقود والمخابز إضافة إلى استقبال شكاوى المواطنين ومعالجتها.

وفي سياق أوسع كشفت وزارة التجارة الداخلية تنظيم ٩٢٦ ضبطاً تموينياً بحق أصحاب محال وفعاليات تجارية خلال الفترة ما بين ١٣-١٩ من الشهر الجاري شملت معظم المحافظات معظمها تتعلق بالتلاعب بالمواصفات والغش في البضاعة والاتجار بالمواد المدعومة من قبل الدولة وبيع مواد منتهية الصلاحية.

تجاوب خجول للدولار مع جلسات التدخل

محمد راكان مصطفى

شهدت الليرة السورية تحسناً معقولاً يوم أمس أمام الدولار الأميركي، بعد أن انخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء دون مستوى ٣٣٠ ل.س، بعد ظهر أمس، علماً بأن سعر مبيع الدولار في الشركات المرخصة سجل للمواطنين صباح يوم أمس ٣١٨,١٥ ل.س، بينما تم البيع للتجار بقصد تمويل المستوردات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج للصناعيين بسعر ٣١٨ ل.س.

وقامت الجهات المعنية أمس بطرح كميات من القطع الأجنبي في السوق. حيث نقلت وكالة الأنباء الرسمية سانا عن مصدر خاص إن الجهات المعنية تقوم بطرح القطع الأجنبي في السوق بسعر ٣١٨ ليرة للدولار الواحد مؤكداً أن عملية الضخ ستتواصل يومياً.

وأضاف المصدر إن الجهات المعنية ألقت القبض على عدد من تجار العملة في السوق السوداء علماً بأن الجهات المعنية قامت يوم أمس الأول بطرح كميات من القطع الأجنبي في السوق بسعر ٣٢٢ ليرة سورية للدولار الواحد، وذكرت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» أن عملية الضخ مستمرة بشكل يومي، وأضاف المصدر إن الجهات المعنية تهيب بالأخوة المواطنين استلام وإرسال حوالاتهم المالية بالطرق القانونية تجنباً للمساءلة.

> إعلانات فيسبوكية لأشخاص يحولون الأموال من تركيا وقطر والسعودية والأردن إلى الداخل السوري باستثناء دمشق

وكان من الملاحظ يوم أمس أن إقبال المواطنين على شراء القطع الأجنبي انخفض بشكل ملحوظ، لترقب حالة السوق بعد انخفاض السعر ليومين متتاليين ولو على نحو طفيف، مع توقعات باستمرار انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة، ويبدو أن انخفاض سعر الذهب عالمياً وانخفاضه محلياً بدأ يجذب اهتمام المتعاملين في السوق، فبعد أن سعرت جمعية الصاغة والمجوهرات بدمشق غرام الـ٢١ قيراطاً بـ١٠٢٥٠ ليرة سورية أمس الأول، انخفض السعر المتداول بين الصاغة مساءً إلى حدود ١٠١٠٠ ليرة سورية، واستمر انخفاضه إلى ١٠٠٠٠ ليرة يوم أمس، مع تحسن في حركة الشراء من المواطنين مقارنة بالأيام السابقة، ريثما يستقر سوق القطع الأجنبي على سعر محدد، وخاصة مع تضارب التوقعات في السوق، جراء تدخل المصرف المركزي اليومي بضخ الدولار عبر عدد محدود فقط من شركات الصرافة، فالدائرة لم تسع حتى اليوم لأكثر من خمس شركات، وذلك حسب مصادر في شركات الصرافة المرخصة، مع العلم بأن بعض مؤسسات الصرافة المشاركة في عملية التدخل تعرضت للمساءلة في وقت سابق لوجود مخالفات لديها.

علماً بأننا عندما حضرنا جلسة تدخل في وقت سابق طلب حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة من جميع الشركات الراغبة بشراء الدولار أن تقوم بتسجيل طلباتها وإحضار الكاش معها لاختصار الوقت وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتغطية متطلبات السوق، بما يضمن استقرار السعر وتخفيضه.

ومن الملاحظ خلال الأيام الماضية انتشار إعلانات لأشخاص يقومون بتحويل الأموال من خارج القطر، وخاصة قطر والسعودية وتركيا والامارات العربية المتحدة والأردن، إلى الداخل السوري، باستثناء دمشق، وذلك عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» التي تنشر أسعار الصرف، وهذا مخالف للأنظمة والقوانين وفيه مخاطر كبيرة ويعزز الشكوك بتبعية هذه المواقع المشبوهة.

هيئة الأوراق والأسواق المالية تقترح تعديل نظام الإدراج في بورصة دمشق

مرعي لـ«الوطن»: لتفعيل عمليات الإدراج والتداول

اعتبار الصفقة خاصة فوق ٥٠ مليون ليرة بدل ١٠ ملايين

علي محمود سليمان

كشف رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية عبد الرحمن مرعي لـ«الوطن» عن تقديمهم اقتراحات لإضافة عدة فقرات خاصة بأسعار الأسهم تضاف لنظام الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي ستعود بها الورقة المالية إلى التداول بعد تعليق إدراجها، وذلك نتيجة لظهور الحاجة لتعديل بعض مواد نظام الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية.

وأوضح مرعي أن الفقرات المقترحة بأن يتم في حال تعليق إدراج أسهم الشركة لأسبوع أو أقل، إعادة إدراج الأسهم وفقاً للقيمة السوقية لحظة إيقاف التداول، على أن يتم نشر إفصاح تفصيلي للمتعاملين عن سبب التعليق وسبب الإعادة.

أما في حالة تعليق إدراج أسهم الشركة لمدة تزيد على الأسبوع، ولأسباب جوهرية من شأنها أن تؤثر في وضع الشركة وفي مركزها المالي، فعندئذ تتم إعادة إدراج أسهم الشركة كما لو أنها ستدرج لأول مرة بحيث تخضع أسهم الشركة لجلسة استكشافية وفق الأنظمة الخاصة لمثل هذه الجلسات والمعمول بها في سوق دمشق للأوراق المالية.

مضيفاً يتم ذلك وفق تسلسل الخطوات التالي، تبدأ بأن يُطلب من الشركة تقديم دراسة سعرية لتقدير القيمة العادلة لأسهمها بحيث تكون معدة من جهة محايدة ومستقلة. وليس الهدف من هذه الدراسة هو اعتماد السعر المذكور فيها، بل إن الهدف منها هو الاستئناس بهذا السعر بالنسبة لكل من الهيئة والسوق وجمهور المتعاملين، مع ضرورة نشر هذه الدراسة والإفصاح عن مضمونها للجمهور، على المواقع الإلكترونية لكل من الهيئة والسوق والشركة.

وبعد الحصول على الدراسة السعرية من الجهة المحايدة، تتم دراستها من مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، ورفعها إلى الهيئة مشفوعة برأي المجلس.

وتتم إعادة إدراج أسهم جميع الشركات المدرجة في أي من السوقين النظامية أو الموازية (أ) بالقيمة الاسمية حصراً وتخضع لجلسة استكشافية، وتتم إعادة إدراج أسهم جميع الشركات المدرجة في السوق الموازية (ب) بالقيمة الاسمية أو الدفترية أيهما أقل، وتخضع لجلسة استكشافية، على أن يتم اعتماد السعر المحتسب في الجلسة الاستكشافية كسعر مرجعي للسهم.

أما بالنسبة لتعليمات التداول، فقد تم الطلب من الدائرة النظر في المواد الخاصة بالصفقات الضخمة واقتراح تطويرها، وفي هذا الصدد فقد اقترحت هيئة الأوراق والأسواق المالية أن يتم تغيير اسم هذا النوع من الصفقات إلى (صفقات خاصة)، بالإضافة إلى إمكانية زيادة الحد الأدنى المطلوب لاعتبار الصفقة صفقة خاصة من ١٠ ملايين ليرة سورية إلى ٥٠ مليون ليرة سورية، أو تحويل الحد الأدنى المطلوب لاعتبار الصفقة صفقة خاصة من مبلغ مقطوع إلى نسبة من إجمالي رأس مال الشركة المدرجة.

وأشار مرعي إلى أن هيئة الأوراق المالية تحرص على عدم حرمان المستثمرين من فرص الشراء العادلة التي توفرها أنظمة التداول، وذلك عن طريق تخفيف عدد الصفقات الضخمة المنفذة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما يتم العمل على تعديل الفقرات الخاصة بالمادة /٣٥/ من تعليمات التداول.

لافتاً إلى أنه بالنسبة لتعديلات نظام الإدراج فقد قامت الهيئة بمراسلة السوق بشأن النقاط المذكورة أعلاه، وقامت السوق بدراستها وإرسال الرد المتعلق بذلك وهو حالياً في طور الدراسة.

أما بالنسبة لتعديلات تعليمات التداول، فكانت كالتالي، بالنسبة للصفات الضخمة، فهي في طور الدراسة لدى سوق دمشق للأوراق المالية، أما بالنسبة للمادة ٣٥، فسيتم تشكيل لجنة من كل من الهيئة والسوق بغرض اقتراح تعديلات وأسس تفعيل هذه المادة.

وذكر رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية أن التعديلات المقترحة تصب في إطار تفعيل عمليات الإدراج وإعادة الإدراج وعمليات التداول، ولا يمكن القول إنها كافية لتطوير عمل السوق، وإنما يمكن اعتبارها خطوة على طريق التطوير.

«الأشغال» تدرس إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة

الوطن

شكلت وزارة الأشغال العامة لجنة برئاسة وزير الأشغال العامة، مهمتها دراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة والجاري تنفيذها من مؤسسات وشركات الإنشاءات العامة، ووضع الآلية اللازمة لتطبيق ذلك.

وجاء تشكيل اللجنة استنادا إلى توصية اللجنة الاقتصادية، وتضم اللجنة في عضويتها معاون وزير الموارد المائية للشؤون المالية والإدارية ومدير المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية ومستشار وزير الأشغال العامة ومدير شؤون الشركات في وزارة الأشغال ومدير شؤون المؤسسات في وزارة المالية ومدير البنى التحتية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

وكان وزير الأشغال العامة قد طالب الشركات الإنشائية التابعة للوزارة بمتابعة دراسة موضوع إعادة التوازن السعري لجميع عقود الشركات التي تأثرت بالأحداث الجارية، إضافة إلى مناقشة العجز في جبهات العمل لتنفيذ خطط الشركات الإنشائية والإجراءات المتخذة لتصفية بعض الأعمال فيها، وتتبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية إلى جانب موضوع إعادة التوازن السعري لعقود الشركة التي تأثرت بالأحداث.

وكشف مصدر في الوزارة أن معظم هذه الخسائر هي للمشاريع التي تقع على عاتق شركات القطاع الخاص التي تعاقدت على الكثير من المشاريع من شركات القطاع العام. كما لفت وزير الأشغال العامة ضمن هذا الإطار إلى وجود الكثير من الخسائر والمشاكل والأضرار في قطاع المقاولات التي وصلت إلى مستويات لا يمكن تعويضها، إلا أن الحكومة ستكون متوازنة في معالجة هذه المشاكل عبر حزمة من التشريعات الجديدة القادمة لضمان حقوق المقاولين، وكشف عن تأخر إصدار بعض التشريعات التي كان من المؤمل أن تنجز قبل المؤتمر مثل قانون فسخ العقود وبلاغات أخرى، إلا أن ظروف الحكومة لم تساعد على ذلك.